الدور الرقابي للصحافة المطبوعة في المجتمع المعاصر

*د. عرفات مفتاح معيوف　　**د. عادل المشري هواد

ملخص

تعتبر الصحافة أبرز وسائل الإعلام التي لها القدرة على متابعة كل ما يدور في المجتمع من حراك ثقافي واجتماعي وسياسي، ولعبت دوراً فاعلاً في متابعة كل القضايا التي تقع في دائرة اهتمام المتلقي، ومارست دورها في مراقبة الأداء الحكومي، وكانت ولازالت تسعى إلى صون الحريات العامة، والدفاع عن مصالح الجماهير، فهي «السلطة الرابعة في المجتمع». الأمر الذي أعطاها الحق في ممارسة دور الرقيب على أداء مؤسسات الدولة.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الدور الرقابي للصحافة، من خلال ما تنشره من مضامين هادفة وبناءة، تلقي خلالها الأضواء على الجوانب السلبية والانحرافات في الأجهزة الإدارية المختلفة، سعياً لتقويمها، والتأكيد على ضرورة التزام المواطنين بمسؤولية المشاركة في إدانة الأخطاء المختلفة التي ترتكبها الأجهزة الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص بحق المجتمع، وكل ذلك يؤدي إلى ضمان عمل تلك الأجهزة والمؤسسات المختلفة، وخلق جهاز إداري على مستوى عال من الكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الصحافة، الدور الرقابي.

---

* عضو هيئة تدريس قسم الإعلام، كلية الفنون والإعلام جامعة طرابلس

** عضو هيئة تدريس قسم الإعلام، كلية الفنون والإعلام جامعة طرابلس

المقدمة

كان للرأي العام منذ أن تأسست أولى المدن في العالم نفوذه المؤثر في إدارة الأمور، وتيسير المهام العامة التي تصب في محصلاتها الآنية ثم النهائية في مصلحة الجماهير، التي هي المصدر الأول والأخير لمصطلح الرأي العام، ولا يفوتنا أن نذكر غياب الرأي العام وغياب تأثيراته إبان عصور الدكتاتوريات، وحكام النظم الشمولية المطلقة.

ومن هذا المنطلق نشأت مع نشوء الصحافة وتطورها ما يسمى الآن بالرقابة التي يمارسها الجمهور، حيث إن الصحافة تعد منبراً ديمقراطياً لطرح الأفكار، والانتقادات، والمقترحات لتحقيق الأفضل بالنسبة للمجتمع، إذ إن من وظائف الصحافة المهمة ممارسة دورها الرقابي، لتقييم العمل المؤسسي في الدولة، وتصحيح الانحرافات والسلبيات، فضلاً عن أنها تُعد المنفذ الرئيس الذي من خلاله يستطيع المواطنون التعبير عن مشاكلهم، وملاحظاتهم ومقترحاتهم، وعن أي حيف أو ظلم قد يقع عليهم، وبذلك فإن الصحافة تعزز العلاقة بين أجهزة الدولة المختلفة، والشعب من خلال عرض شكاواهم ومقترحاتهم، وطلباتهم في الصحافة.

وهكذا تكون رقابة المجتمع التي تمارس عن طريق الصحافة الحرة سواء كانت من أسرة الصحيفة نفسها، أو من شكاوى المواطنين ورسائلهم، هي الكشّاف الحقيقي لرأي الجماهير ومصالحها، فهي تفضح في الوقت ذاته الممارسات والسلوكيات المنحرفة التي تقف بالضد من مصلحة الجماهير، وعليه فإن الدور الرقابي للصحافة الحرة هو الحل الأمثل لإيصال رأي الجماهير إلى السلطات، وقد تصل فاعلية هذه الرقابة إلى الإسهام في تغيير هذه السلطات عندما يتبين أن لا أمل في إصلاحها، فلا بد للصحافة أن ترفع وتطبق شعاراً أساسياً يقول «كل الحرية وكل التسهيلات الصحفية للرقابة التي يمارسها الجمهور».

مشكلة البحث:

جاءت هذه الدراسة لتتناول طبيعة الدور الرقابي الذي تقوم به الصحافة، وبيان ما إذا كان هذا النوع من الرقابة الصحفية، لديه من الفاعلية والقدرة للمساهمة في الحد من الممارسات السلبية في المجتمع، وكيف يمكن للصحافة القيام بهذا الدور في ظل المتغيرات المتسارعة التي تشهدها وسائل الإعلام، والتي كانت نتيجة حتمية للصراع السياسي الدائر في المجتمعات العربية. وبناء على ما سبق، تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما دور وأهمية ممارسة الصحافة لدورها الرقابي في المجتمع.

2. ما أثر ممارسة الصحافة لدور الرقيب في الدفع باتجاه حماية حقوق ومصالح الجماهير، وصيانة الحريات العامة، وتأكيد مفاهيم جديدة لطبيعة العلاقة بين الفرد والمؤسسات الحكومية، مبنية على الاحترام ومراعاة حقوق الإنسان.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور المتوقع للصحافة في ممارسة سلطتها باعتبارها تحتل المرتبة الرابعة في تسلسل السلطات داخل المجتمعات، حيث يساهم ذلك في وضع حد للممارسات والانتهاكات التي يتعرض لها أفراد المجتمع، جراء الاستخدام السيئ للسلطة السياسية ونفوذ رأس المال، فغياب الرقابة بات يهدد الأفراد ويضر بمصالحهم.

وسوف تحاول هذه الدراسة تحديد دور وأهمية ممارسة الرقابة من قبل المؤسسات الصحفية، كما يتوقع أن تقدم هذه الدراسة رؤى وتصورات منهجية تفيد المهتمين بالشأن الإعلامي، كذلك المتخصصين في مجال الإعلام، والتأكيد على ضرورة تفعيل أداء الوسائل الإعلامية وجعلها تؤدي وظائفها على الوجه الأمثل، خصوصاً في ظل الظروف الحالية التي تعيشها المجتمعات العربية والتي تشهد حراكاً سياسياً غير مسبوق، بات يهدد الجوانب الثقافية والاجتماعية، ويخلق توترات مجتمعية يكون ضحيتها الجمهور.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات القليلة التي تتناول موضوع رقابة وسائل الإعلام، فأغلب الدراسات الإعلامية تناولت موضوع الرقابة من منظور مختلف تماما، فقد ركزت على رقابة الدولة على وسائل الإعلام، في حين تركز الدراسة الحالية على الدور الرقابي لوسائل الإعلام، والصحافة على وجه التحديد.

وتبدو الأهمية النظرية من خلال ما ستسهم به الدراسة الحالية من معلومات جديدة حول الدور الرقابي للصحافة في المجتمع، وعلاقة ذلك بالتقليل من الانتهاكات التي يتعرض لها المجتمع جراء غياب الدور الرقابي لوسائل الإعلام.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد الدور الرقابي الذي تقوم به الصحافة في متابعة كافة الأمور والقضايا التي يشهدها المجتمع.

2. بيان الأثر المترتب على ممارسة الصحافة لدورها الرقابي، في النهوض بمستوى الأداء الحكومي.

3. تقديم معلومات مفيدة للمتخصصين والمهتمين في الشأن الإعلامي.

4. الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي يمكن أن يستفاد منها من قبل المؤسسات الصحفية.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي؛ وذلك من خلال جمع المادة العلمية المرتبطة بالموضوع من مصادر الدراسة، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المادة العلمية وبناء النتائج.

حدود الدراسة:

- اختبرت هذه الدراسة الدور الرقابي الذي تمارسه الصحافة في المجتمع المعاصر.
- طُبّقت هذه الدراسة على التجربة الصحفية، باعتبارها من أبرز التجارب الإعلامية في المجتمعات، كون الصحافة لا تزال تحظى باهتمام الجمهور، وتفرض تأثيراتها على المجتمع.
- تبحث الدراسة في الدور الرقابي للصحافة، وتأكيد أهميته، باعتبار أن الصحافة منبراً إعلامياً حراً للأفكار، ومرآة تعكس قضايا المجتمع بما تعرضه من مضامين هادفة، من شأنها حماية حقوق الأفراد.

المبحث الأول

رقابة الصحافة:

إن الإنسان المعاصر بحكم التطورات والتعقيدات في المجتمع ورغبته في الحصول على أكبر قدر من المعلومات لمتابعة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة بما فيها الصحافة التي تتيح له مثل هذه المعلومات، ولكي تواصل اتصالها بالفرد فإنها تسعى بصورة مباشرة أو غير مباشرة للدفاع عنه إزاء ما يتعرض له جراء السلبيات الإدارية، إذ إن هدفها هو عرض المشاكل والسلبيات وتشخيصها ومن ثم إيجاد الحلول لها.

تظهر أهمية الصحافة من خلال دورها في تكوين الرأي وتهذيبه، ورفع مستواه السياسي والمعنوي، أما الدور الأخير فيتضح من خلال واجبها في مراقبة الإدارة مراقبة حقيقية بمناقشتها أعمالها، وفي انتقادها إذا ما ارتكبت أخطاءً جسيمة كانت أو بسيطة. وفي إرشادها إلى طرق الإصلاح التي تتطلبها المصلحة العامة، وأن هذه الرقابة المستمرة

التي تقوم بها الصحافة تُعد ضماناً بالغ الأهمية للأفراد ضد الانحراف والتعسف في استعمال السلطة، وضد السلبية والبيروقراطية المضرة في المؤسسات الإدارية.

وبالنسبة إلى أنواع الرقابة الإعلامية فهي تختلف، باختلاف الزمان والمكان والإيديولوجية السائدة في المجتمع، وهناك من يضع التصنيف الآتي لأنواع الرقابة الإعلامية: [إبراهيم الداقوقي، 1982، ص107-108]

- الرقابة الاستثنائية: وتفرض هذه الرقابة في الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفي الحرب.
- الرقابة الردعية: وهي الرقابة التي تتم على المواد الإعلامية قبل نشرها.
- الرقابة الوقائية: وهي الرقابة اللاحقة لنشر المواد الإعلامية، ويحكم فيها القضاء لحماية المجتمع.
- الرقابة الدائمية: وهي الرقابة المفروضة من قبل الحكومات الاستبدادية من أجل تكميم الأفواه وخنق الحريات.
- الرقابة الذاتية: وتعني تمتع الإعلامي بكامل الحرية في ممارسته للعمل الإعلامي ضمن جدود مسؤوليته الذاتية تجاه المجتمع والدولة.
- رقابة الجماهير: وهي الرقابة التي تمارس من قبل الأفراد والمنظمات الجماهيرية ووسائل الإعلام المختلفة في الأنظمة الاشتراكية، ومعظم البلدان النامية، وهي تأخذ شكل النقد السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي الموجه إلى أجهزة الدولة.

أهمية الدور الرقابي للصحافة في المجتمع:

للصحافة دورٌ خطيرٌ في وضع الحقائق أمام الشعب وتبصيره، فضلاً عن أنها تعتبر أداة فعالة لمراقبة تصرفات الحاكمين وترجمة رغبات آمال المحكومين. [مصطفى مرعي، 1980، ص94]

فالجريدة وجدت لتكون مراقبا على أعمال السلطة، ولتقويم اعوجاج الحاكم، كما تقوم بفضح الألاعيب والانحرافات، وانعدام الكفاءة أو ضعفها في إدارة الشؤون العامة، وترفع شعار الإصلاح إلى أن يتحقق. [إبراهيم الداقوقي)[مرجع سابق، ص108]

ورقابة الجماهير تعتمد بالدرجة الأولى على أجهزة الإعلام المختلفة، وخاصة الصحافة لما تقدمه من نقد هادف وبناء، من خلال إلقاء الأضواء على الجوانب السلبية

والانحرافات في الأجهزة الإدارية المختلفة، وتقويم الإيجابيات فيها، بالإضافة إلى التزام المواطنين بمسؤولية المشاركة في إدانة الأخطاء المختلفة، وعدم التغطية على السلوكيات المسيئة بحق الشعب من أجل بناء حاضر الأمة ومستقبلها، وكل ذلك يؤدي إلى ضمان عمل تلك الأجهزة والمؤسسات المختلفة وخلق جهاز إداري كفؤ.

لقد أشار كل من (لاسويل 1948) و(شرام 1964) إلى أن إحدى وظائف وسائل الإعلام هي وظيفة المراقب.[غوران هدبرو، 1991، ص124-125]

وتعتبر «الصحافة الشريان الرئيسي للاتصال بالجماهير»[جيهان أحمد رشتي، 1987، ص318].

فإن الكلمة المطبوعة هي من الأهمية بمكان إذ إنه لا يمكن قيام الدولة الحديثة بدونها، وإنها وحدها كانت تقوم في السابق بالمهام التي يتوقعها المجتمع اليوم من جميع وسائل الإعلام مشتركة، فلقد قامت بإعلام الجمهور وتفسير الأحداث وتحدي السلطة المتقلبة وإمتاع الشعب وإقناعه [عبد العزيز شرف، 2000، ص25-26]

وأن الصحافة هي التي تنوب عن الجمهور من خلال محاربة الفساد والمخالفات وسوء الإدارة وإساءة استخدام الثروة العامة، إذ يطلق على الصحافة في بعض الأدبيات الإعلامية الغربية مصطلح (كلب الحراسة)، وذلك الدور الذي تقوم به في متابعة تحقيق العدالة ورصد المخالفات ومظاهر الفساد في مؤسسات الدولة [عبد الستار جواد،1995، ص15].

ولقد أصبحت الصحافة منبراً وقوة، تستطيع أن تناقش أسس الحكم والنظام القائم، وتساعد و تقترح وتغير القوانين، وقد تطيح بالحكومات، وبذلك أطلق على الصحافة تسمية السلطة الرابعة في الدول الحديثة، أي السلطة التي تأتي بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية [مختار التهامي، 1995، ص7].

ولقد كان (ادموند بيرك) أول من تحدث عن الصحافة باعتبارها سلطة رابعة، عندما قال "هناك ثلاث سلطات في البرلمان، غير أنه في بهو المخبرين الصحفيين تجلس السلطة الرابعة التي هي أهم منها جميعاً بكثير". إلا أن (هاملتون) يذكر بأن المصدر الأصلي للمصطلح قد أطلقه (ويليام كوبيت) في أوائل القرن التاسع عشر[جون ماكسويل هاملتون، 2000، ص90]. والصحافة كسلطة رابعة (press is a fourth) "اصطلاح يطلق على الصحافة باعتبارها سلطة شعبية، إذ إن هناك سلطات دستورية ثلاث هي السلطة التنفيذية وهي الحكومة، والسلطة القضائية وهي المحاكم والسلطة التشريعية

وهي البرلمان، وتأتي الصحافة سلطة رابعة باعتبارها أداة شعبية للتعبير عن الرأي العام ومراقبة كل السلطات الأخرى في الدول ومؤسساتها لتكون القوة الشعبية لمراقبة أعمال الدولة".

وانطلاقاً من ذلك فإن قيام الصحافة بواجباتها الرقابية التي جعلتها جديرة بتسمية السلطة الرابعة أدى إلى التوجس منها من قبل الكثير من القادة والحكام والملوك، فلقد قال (نقولا الثاني) قيصر روسيا "جميل أنت أيها القلم، ولكنك أقبح من الشيطان في مملكتي"، وكذلك قال (نابليون) "إنني أوجس خيفة من ثلاث جرائد أكثر مما أوجس من مائة ألف مقاتل"[جون هوهنبرغ، د.ت، ص5]. وقوله أيضاً «إنني أرهب صرير القلم أكثر من دوي المدافع»[أحمد بدر، 1998، ص30] .

أما (**توماس جيفرسون**) فقد كتب عن الصحافة قائلا «إذا كان لي حق الاختيار.. بين حكومة بدون صحف ... أو صحف بدون حكومة .. ما ترددت في تفضيل الأخيرة» ولكنه عندما أصبح رئيساً للولايات المتحدة هاجم الصحافة هجوما عنيفاً عندما تعرضت الصحافة لبعض المسائل المتعلقة بالبيت الأبيض (مقر الرئيس الأمريكي)[عبد الستار جواد، 2000، ص19]

وانطلاقاً من ذلك، فإن للصحافة المكتوبة دوراً كبيراً في تقديم خدمات مهمة بالنسبة للمجتمع و من أبرز هذه المهمات ما يلي:

- تقوم الصحافة بمهمة الرقيب على كل خطط وسياسات الحكومة.
- تقوم بنقل رأي المواطن إلى الدولة.
- تقدم التوعية الاجتماعية للجمهور.

وعليه فعلى الصحفي أن يحلل وينتقد ويقترح اقتراحات واضحة ومحددة.

إن كافة الدساتير في بلدان العالم تنص على حق الفرد في التعبير عن رأيه، فعلى وسائل الإعلام بما فيها الصحافة أن توسع دائرة مسؤولية الفرد في جميع القرارات من خلال ما تنشره من معلومات وتبادل للأفكار والحوار حول مختلف القضايا التي تهم الجمهور، وإن ذلك يؤدي إلى أن يثير حماس الناس للمشاركة في الحياة العامة وأن يدفعهم للتفكير في إيجاد الحلول السلمية لمشاكلهم العامة [محمد سيد محمد، 1989، ص78-79].

إن من أهم واجبات الصحافة تجاه المجتمع هو تقديم المعلومات بنزاهة وصدق حول القضايا المتعلقة بالصالح العام حتى يستطيع الجمهور الحكم على القضايا التي تهمه

كذلك يستطيع مراقبة أنشطة الحكومة وأعمالها وينتقدها نقدا بناءً إذ إن الصحافة هي التي تمثل الجمهور[لؤي مجيد حسن البلداوي، 1996، ص68].

إن النقد النزيه والبنّاء يُعد أساساً من أسس الصحافة الجادة والرصينة، حيث تقوم الصحافة بدور المفتش العام وتظهر العيوب والانحرافات المختلفة من خلال مراقبتها لأعمال المؤسسات والدوائر المختلفة[جيهان أحمد رشتي، 1972، ص162]. ومن خلال ذلك فإن الخدمة التي تقدمها الصحافة للجمهور هي خدمة جوهرية للفرد والمجتمع.

ولابد من أن يلتزم الصحفي بشرف المهنة الذي يقوم على أسس وقيم اجتماعية وإنسانية واضحة مستمدة من مصالح الجماهير ومن حقائق المجتمع فيقوم الصحفي من خلال هذه الأسس بتفسير الأحداث من دون أي تحيز قد ينجم عن مصالح خاصة أو سوء فهم أو انعدام الوعي[سجاد الغازي، 1975، ص31].

ومن خلال ذلك يتضح الدور الذي تلعبه الصحافة لدى الناس سلباً وإيجاباً، توجيهاً أو فساداً، فإن تأثيرها على الرأي العام سلاح ذو حدين، ومن هنا تتضح خطورة الصحافة ورسالتها في المجتمع.

فالصحافة تتمثل بأنها "وسيلة من وسائل الرأي العام، بما تنشره من أخبار وآراء وتوجيه وإرشاد وفي الوقت نفسه هي وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي العام والمرآة الصادقة التي ينبغي أن تعكس ما في المجتمع. ومن ثم فهي أداة لمراقبة السلطة في بعض البلدان، إذ يمكنها أن تقيم أعمال الحكومة وتقويمها إذا لزم الأمر، لكنها في الوقت ذاته يمكن أن تكون أداة توجيه أو دعاية للسلطة إذا ما سيطرت عليها»[خليل صابات، 1976، ص81-82].

«فالجريدة هي خدمة وليست سلعة»، إذ إنها تقوم بوظيفة تقديم معلومات في مجتمع تزداد فيه تعقيدات الروابط بين الفرد والجماعة نتيجة لتعقيد ظروف الحياة [توماس بيري، 1964، ص262]

إن مسؤولية الصحافة حيال المجتمع كبيرة من خلال ما تكشفه من الغش والفساد السياسي والإداري ومن ثم معالجتها للمشاكل المهمة التي تهم المجتمع بأسلوب منطقي وعقلاني حتى تستطيع أن تؤثر تأثيرا طيباً في المجتمع [مجيد حسن البلداوي، 1996، ص66-67]

فالصحافة هي التي تتحمل مسؤولية قيام الحكومة بتجاوزها حدودها، من خلال ما تقدمه من موضوعات لنقد الظواهر السلبية والانحرافات والفساد الإداري في المجتمع.

[صالح خليل أبو إصبع، 1999، ص165]

وذلك لأن الرقابة التي تقوم بها الصحافة مهمتها حماية المجتمع وصيانته من الفساد وإساءة استخدام السلطة وهي التي تلعب الدور الأساسي في الدفاع عن مصالح المجتمع.

إن تبني أسلوب رقابة الجماهير في الصحافة يساعد على رصد ومتابعة حالات الفساد الإداري، فضلا عن أنه يعمل على توجيه الحس العام لدى أفراد المجتمع بصورة عامة، والعاملين بأجهزة الدولة بصورة خاصة، ضد ممارسات الفساد الإداري من خلال عرض تشخيصات ميدانية لأسباب حالات الفساد الإداري [أحمد عبد الباقي علي، 1997، ص95-96].

وعلى الرغم من هذه الخدمة الجوهرية التي تقدمها الصحافة للصالح العام من خلال ما تقوم به من نقد نزيه وصادق، فعليها أن تنتبه عندما تتناول الموضوعات بالنقد وأن تكون على ثقة تامة بالمعلومات التي تنشرها إضافة إلى عدم تجاوزها الحدود القانونية حتى لا تقع في مطبات الإثارة والتشهير حيث إن ذلك يؤثر على الجريدة ويعرضها للمسؤولية أمام المجتمع والقانون.

إن معظم الدول تضع القوانين التي تهدف إلى حماية الأفراد من الهجوم غير العادل أو المسيء من قبل الصحافة فإن هذه القوانين تتضمن ضوابط دقيقة حول ما يمكن أن يطبع بدون مجازفة باتخاذ إجراءات قانونية تجاه الوسيلة الإعلامية أو بدون فرض غرامات مالية كبيرة عليها .[جيهان رشتي، الإعلام والمجتمع، 2002، ص40]

وعلى سبيل المثال تنص المادة الأولى من ملحق الدستور الامريكي على النص التالي:

«لا يحق للكونغرس أن يصدر قانونا يحد من حرية الصحافة ولكن هذه الحرية لا تعني انطلاق الصحافة في نهش أعراض الناس» أما المحكمة العليا فقد فسرت تلك المادة كما يلي:

«لكل الناس حق النشر فيما يريدون إلا إذا كان ذلك يتضمن اعتداء على حقوق الآخرين. وإذا ارتكبوا اعتداء على حق مجتمع أو فرد فإنهم يصبحون عرضة للعقاب وحرية الصحافة والخطابة لا تسمح بنشر قذف أو ادعاء أو مقالات مشينة أو قصص وموضوعات تضر بسمعة الأفراد أو بمراكزهم»[كارول وارين، 2002، ص40].

ومن خلال ذلك فإن من حق أي مواطن أن يشتكي، فلقد نصت وثيقة الإعلان الدولي لحقوق الإنسان على حق الشكوى، « حيث إن حق الشكوى حق أساسي للإنسان كما تعترف بذلك دساتير أمم عديدة» [دليل تشريع القوانين، د.ت، ص8].

وإن أغلب الجرائد تقوم بنشر أخبار الجرائم والرشاوى والفساد، إذ إن من حق

الجمهور أن يعرف كيف تسير عملية تطبيق القوانين، إضافة إلى أن ذلك يعتبر من واجبات الصحافة، فإنها يجب أن تكون ملتزمة بحماية الذوق العام، وبالكشف عن أعمال الفساد والرشاوى في الوظائف العامة، ولكن على الجريدة أن تكون واثقة كل الثقة من أن المعلومات التي تقوم بنشرها صحيحة ودقيقة وتعرضها بشكل محايد ويهم الصالح العام، أي القضايا التي تهم الرأي العام، لكي تتجنب المساءلة القانونية [كارول وارين، مرجع سابق، ص120-121].

إنه لمن الطبيعي تواجد علاقة وثيقة بين وظائف الرأي العام ووظائف الصحافة، بما يخدم مفهوم رقابة الجماهير، حيث إن الصحافة تلعب دورا كبيرا عن طريق ما تقدمه من تعليم وتثقيف وإرشاد وتوجيه، وتقديم مختلف المعلومات ونقل الأفكار وتعليم الخبرات النافعة والسلوكيات القويمة، ومحاربة الأشياء الضارة في المجتمع والسلوكيات الخاطئة، وبيان كل ذلك للجماهير حتى تتقبل الأفكار وتسلك هذه السلوكيات برغبة واقتناع[عبد الوهاب كحيل، 1987، ص62].

والصحافة هي التي تضع جدول المناقشات اليومية للجماهير، من خلال ما تنشره من مواد مختلفة وبذلك فهي تعتبر سلاحاً فعالاً في تكوين الرأي العام وتوجيهه[مختار التهامي، مرجع سابق، ص3].

ويتم توجيه الرأي العام بما ينشر من الافتتاحيات والكاريكاتير والأعمدة والخطابات الموجهة إلى المحرر من قبل القراء والمقالات الاجتماعية، وغيرها من المواد المختلفة [مختار التهامي، ص10].

ومن خلال ما تقدمه الصحافة من معلومات تساعد في تكوين الرأي العام و تحديد اتجاهه، من خلال مراقبتها على أعمال الحكومة والمؤسسات المختلفة، وكشفها للفساد الإداري فإنها تنبه الرأي العام على ما يجري، وتساعده على تكوين موقف إزاءها. إن الصحافة تشارك في تشكيل القرار من خلال الرأي فهي تكون الوسيط الأمثل لحالة حوار متصل بين مؤسسات تحكم، وبين جمهور يحكم، فمن خلالها يعكس الرأي العام نفسه في حالات متباينة من الرضا أو عدمه، وعبرها أيضا ينقل الجمهور مطالبه إلى السلطة [وفاء أحمد عبد الله، 1983، ص37].

كما أن مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات تؤدي إلى دعم الشخصية الديمقراطية، وبالتالي تسهم في نجاح النظام الديمقراطي[عبد الوهاب كحيل، مرجع سابق، ص58].

إن الرأي العام هو الذي يقوم بسن القوانين الجديدة، وهو كذلك يسقط بعض القوانين التي لا فائدة منها في المجتمع أو الضارة له، كما أنه يقوم بمراقبة السلطات التنفيذية وتقويم أعمالها[عبد الهادي الجواهري، 1978، ص75-87].

إذ إن المشاركة الشعبية ضرورة وهدف من أهداف الحياة الديمقراطية، وهذه المشاركة تمثل مشاركة جموع الشعب وليس الصفوة منه فقط، ولابد أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس [عبد الهادي الجواهري، المرجع السابق، ص86].

وانطلاقًا من ذلك، يمكن تعريف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لكي يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف [مختار التهامي، ص د].

إن العنصر البشري مهم، ويؤثر تأثيراً كبيراً في التعجيل بالتحول الاشتراكي، و تأكيد مسؤولية الشعب في المشاركة بذلك من خلال تشديد الرقابة على الانحرافات وعدم السكوت عنها أو التهاون في شأنها.

وتختلف المواد التي تنشر في الصحافة في دول العالم حسب طبيعة النظام السائد في كل دولة ففي بعض الدول تقوم الصحافة بنشر الحقائق وإفساح المجال للنقد والنقد الذاتي فمصالح الشعب هي التي تقوم بتوجيه الصحافة بما يخدمها وبذلك فإن الرأي العام فيها يستجيب للصحافة التي تقدم المعلومات الصحيحة والصادقة، وفي دول أخرى تكون فيها أجهزة الإعلام بما فيها الصحافة مملوكة للمصالح الاحتكارية مما يؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام بمثل هذه الصحافة إضافة إلى ذلك هنالك بلدان تكون فيها الصحافة جهازاً للدعاية وللتأثير على جمهرة الشعب من متوسطي الثقافة والمفتقرين للوعي السياسي، وفي حقيقة الأمر فلابد للصحافة أن تكون منبراً للرأي العام وتفتح صفحاتها لمناقشة المسائل الهامة ومناقشة ما يخدم الصالح العام مناقشة واعية وشاملة والأخذ بجميع وجهات النظر من دون أي تحيز ودون رفض وجهات نظر محددة[حميد جاعد محسن، 1979، ص37].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن رقابة الجماهير من خلال وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة تستطيع أن تخدم وترشد وتوجه عملية التنمية وعن طريق تطوير وعي الناس،

كذلك عن طريق التوعية الثقافية والسياسية والاجتماعية.[إبراهيم الداقوقي، 1982، ص3-5]

إن وسائل الإعلام المختلفة تعتبر أداة فعالة ومؤثرة إضافة إلى كونها أداة رئيسية للرقابة الجماهيرية من أجل تنفيذ خطط التنمية، ومن أجل توعية الجماهير، ويتم ذلك من خلال كشف السلبيات والانحرافات والرقابة على أعمال الحكومة وعرض مشاكلها من أجل حل هذه المشاكل وبالتالي من أجل تحقيق التنمية.[مختار التهامي، ص26-27]

إن المهمة الأساسية التي تقوم بها الصحافة في مرحلة التحول الاشتراكي هي تدعيم الرقابة على أجهزة الإدارة والإنتاج، ولابد من ممارسة النقد البناء من أجل كشف الانحرافات وسوء استغلال السلطة.[صالح خليل أبو إصبع، 1995، ص107-108]

إذ إن مهمة الرقابة أو الرقيب العمومي الذي تقوم بها الصحافة من أجل كشف أشكال الفساد المختلفة والدفاع عن مصالح المجتمع، تعتبر ضرورية وملحة خاصة في الدول التي تحتاج إلى تعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية وأن هذا يستدعي أيضا كشف المعوقات والفساد والمحسوبية وعدم الكفاءة والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها.

وإن من إحدى استخدامات وسائل الإعلام بما فيها صحافة الدول النامية تشجيع الجماهير على المساهمة في عملية الرقابة الجماهيرية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية، ولابد من أن يكون هناك اتصال في الدول النامية من القمة القاعدة وبالعكس، وإن الوسائل التي تساعد على نقل احتياجات وطلبات الجمهور هي وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى قيام هذه الوسائل بنقل تعليمات القيادة السياسية وسياستها إلى القاعدة، وتعتبر وسيطاً بين الجمهور والقيادة السياسية من أجل أن تطلع على شكاوى الجمهور، فضلا عن توفير الفرصة للمحرر لممارسة عملية رقابة الجماهير، وانتقاد الظواهر والسلبيات المختلفة، وكشف الفساد الإداري، حتى تكون القيادة السياسية على اطلاع دائم على مشاكل المواطنين، ونقل صوتهم بصورة مستمرة إليها[جيهان رشتي، ص184].

ومن أجل تحقيق هذا النوع من الاتصال بين السلطة ومواطنيها، أي القيام بعملية اتصال القمة والقاعدة وبالعكس مابين المواطنين والمسؤولين في الدولة الواحدة، يكون من الضروري توفير الحصانة الكاملة للصحفيين كي يمارسوا عملية النقد والنقد الذاتي البناء من دون أن يتعرضوا لبطش الرؤساء المنحرفين[مختار التهامي، ص138].

إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الجماهير من أجل استخدام وسائل الإعلام المختلفة، حتى يتحقق الاتصال بين القاعدة والقمة، وبين القمة والقاعدة، ويدخل هذا الاستخدام

ضمن مفهوم حق الإعلام المعترف به دولياً .[إبراهيم الداقوقي، ص112]

إن الغرض من هذا الاتصال هو تحقيق حوار ديمقراطي بناء تتفاعل فيه القاعدة مع القيادة وتصبح جزءاً منها .

وعلى الحكومات في البلدان النامية أن توظف برامج العمل في مختلف وسائل الإعلام لخدمة أهداف التنمية، وعلى سبيل المثال تقوم المؤسسات الإذاعية في زامبيا بإيصال شكاوى المواطنين إلى السلطة، بالإضافة إلى انتقادها لجوانب الحياة المختلفة، وكذلك يطلب منها شرح سياسات الحكومة حتى تصل تعليمات القيادة السياسية فيها إلى أسفل. وإنه من الضروري معرفة مشاكل واحتياجات الجماهير، من أجل تحقيق التنمية في المجتمع، فلابد من تعاون المواطنين والحكومة من أجل تنفيذ المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية، إن معرفة المشاكل يؤدي إلى وضع المشروع الذي يسعى إلى تنفيذه في ضوء المشكلات التي تعاني منها الجماهير، من أجل أن يخدم المشروع احتياجات المجتمع [عبدالهادي الجوهري، ص96].

إن التنمية لا تتحقق إلا بمشاركة جميع أفراد الشعب، إذ إن العمل على حشد الدعم الشعبي للتنمية من أجل تحقيق المشاركة الجماهيرية في التنمية والتي بدونها لا تتحقق التنمية [فاروق أبو زيد، ص44-47].

ومن خلال ذلك فإن المشاركة الشعبية تُعد من المقومات الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية في الدول النامية، من أجل اجتياز التخلف واللحاق بركب الدول الأخرى، إذ إن التنمية تعتبر غاية الإنسان والإنسان هو وسيلتها، فلابد من مشاركته في أحداث التنمية في المجتمع [وفاء أحمد عبد الله، ص41].

وانطلاقاً من ذلك فإن دور الصحافة الرقابي في المجتمع يتمثل فى الآتي:

- إن الصحافة تكشف انحراف المؤسسات المختلفة في المجتمع.
- تقوم الصحافة بالنقد البناء المحايد على المؤسسات المختلفة في المجتمع، حيث إن هذه المؤسسات بحاجة إلى مرآة توضع أمامها لتذكرها باستمرار بأخطائها، وهذه المرآة هي الصحافة [جيهان أحمد رشتي، نظم الاتصال، ص163-164].
- تعريف المسؤولين بمشكلات المجتمع، وتعريف المواطنين بالسياسات والإجراءات الرسمية [طلعت همام، 1987، ص45].
- تعتبر الصحافة ذات قوة إيجابية داخل المجتمع، للعمل على تماسكه والتعبير عن

قضاياه، وتكشف الفساد والمحاباة والانحراف، فمن خلال النقد البناء والرأي المخلص الذي يسعى إلى تحقيق الصالح العام تسهم في دفع عجلة التنمية والتقدم [صالح خليل أبو إصبع، مرجع سابق، ص103].

- إن الاتصال الجماهيري الناجح بما فيه الصحافة يسعى إلى تكامل المجتمع من خلال تثبيت القيم والمبادئ والمحافظة عليها، إضافة إلى توفير المعلومات الدقيقة والواضحة من أجل تنمية الاتفاق بين أفراده على السياسات وتعريفهم بها وبالإجراءات الرسمية إضافة إلى تعريف المسؤولين بمشاكل المجتمع من خلال عرضها بوسائل الإعلام المختلفة [إبراهيم إمام، 1984، ص27].
- تقوم الصحافة بفضح الممارسات الخاطئة للحكام، وتسليط الأضواء على مواطن الخطأ في تصرفاتهم، مما يسبب انتباه الجمهور إليها والعمل على تقويمها [السيد جعفر الشيرازي، 2000، ص5].
- تقوم الصحافة بدور طليعي هام من خلال ما تعده من تحقيقات صحفية وأعمدة ومقالات وغيرها من الفنون الصحفية حول قضايا الناس، فضلا عن توجيه الجماهير وحثهم على الكتابة حول مشكلاتهم ومعاناتهم وتفسح المجال لهم لنقد السلبيات الموجودة في المؤسسات المختلفة، فالصحافة هي مرآة الشعب ونافذة للمواطنين على الأجهزة الخدمية [عبد الله العلي النعيم، د.ت، ص50].

وإن هذا الدور الرقابي في الصحافة لا يتحقق إلا إذا توافرت للعاملين في الصحافة كل الضمانات القانونية والقضائية، لكي يستطيعوا بالكلمة الحرة النزيهة والصادقة أن يسهموا في دفع التطور، فضلا عن ذلك فلابد من أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع تسرب البيروقراطية الإدارية إلى داخل الصحافة حتى تستطيع أن تسهم بصورة جدية في النقد الهادف الذي يساعد كذلك على دفع التطور والتقدم للمجتمع [محمود حلمي، مرجع سابق، ص215].

المبحث الثاني

الدور الرقابي للصحافة في بعض البلدان:

ومن أجل التعرف على رقابة الجماهير في أي بلد فلابد من التعرف على النظم والنظريات الإعلامية المختلفة التي تنطبق على الصحافة كما تنطبق على غيرها من وسائل الإعلام، من أجل معرفة الآليات التي تحكم عمل الصحافة في البلدان المختلفة

وحسب النظرية التي تتبناها حيث تتشكل رقابة الجماهير في الإعلام وتتحدد مدى قوتها ومجالات تأثيرها من خلال تواجد أو عدم تواجد الخطوط الحمراء التي ينبغي لرقابة الجماهير عدم تجاوزها في حالات تواجدها، وبمعنى آخر مدى توفر الحرية الصحفية وحرية التعبير والرأي والقول الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 في مادته التاسعة عشر التي تنص على «حق الإنسان في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل وانتقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود».

وإن هذا التباين في النظم الصحفية يخضع أو يكون وليداً للواقع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيدلوجية التي يؤمن بها المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، إضافة إلى نوعية النظام السياسي والاجتماعي القائم في ذلك المجتمع [فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص16].

لذا فإن حرية الصحافة تختلف بين العالمين الرأسمالي، والنظم ذات الطبيعة المستمدة من الفكر الاشتراكي، أو في الدول النامية ففي الأولى تكون سلطة الإعلام مجموعة من التأثيرات والأحكام التي تصدرها الجماهير... فإنها ديمقراطية يفترض فيها الحوار القائم على حرية الصحافة عن طريق تقرير الحريات العامة دون تدخل الدولة، أما بالنسبة إلى النظام الاشتراكي فهو يفترض في السلطة الاشتراكية أن تمثل مجتمعاً متجانساً دون وجود طبقات اجتماعية فيه، فإنها لا تقبل النقاش والجدل لأنها موضوعة من قبل قوة سياسية تتمثل بالحزب الواحد والذي لا منافس له على السلطة، فيكون مفهوم حرية الصحافة فيها، حرية اجتماعية مع ضمان سبيل ممارستها، وفي الدول النامية يرتبط مفهوم حرية الصحافة بالمفهوم العام للحرية، فإنها تسعى إلى حرية الفرد في التخلص من الاستغلال [إبراهيم الداقوقي، قانون الإعلام، مرجع سابق، ص100-101].

وفيما يختلف مفهوم حرية الصحافة من مجتمع إلى مجتمع آخر، إذ إن السياسات التي تصلح لظروف معينة لا تصلح لظروف أخرى، وفيما يميل إلى تجنب النقد الذي يهدد وحدة الدولة وأمنها، فإن كثيراً من الصحفيين في الدول النامية يعجزون عن أداء دورهم كمفتش عام، حيث إنهم وصلوا إلى مراكزهم بعد الحركات القومية وكانوا أثناءها مناصرين للقادة السياسيين فأصبح من الصعب انتقاد أولئك القادة، أو لأنهم كانوا قبل الاستقلال من مناصري الحركات القومية فكانوا ينتقدون الحكومة التي تتولى السلطة

في ظل الاستعمار فأصبحوا يجدون صعوبة في التخلص من انتقاد كل من يتولى السلطة الرسمية [جيهان أحمد رشتي، نظم الاتصال، ص164-165].

وانطلاقاً من ذلك، فإن الصحافة تعتبر وسيلة إعلام مهمة تساعد إلى حد كبير في عملية تغيير المجتمع وتطوره، لذا يجب أن تكون حريتها موجهة لإتاحة حرية النقد والمحاسبة ورصد الأخطاء والانحرافات وتشخيص النواقص فإنها تعتبر وسيلة الارتباط بين الحكم والشعب [كامل الشرقي، 1972، ص8].

نظريات الصحافة:

أما بالنسبة إلى النظريات التي تحكم عمل الصحافة في بلدان العالم المختلفة فهي:

- **نظرية السلطة:**

وهي أقدم النظريات ولقد ولدت في أوروبا مع اختراع المطبعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر وتسمى كذلك «بالنظرية السلطوية».[جو.ر. بيتنز،1987، ص44]

فعندما اخترع (**جوتنبرغ**) **الطباعة عام** 1450م، كانت النظم السائدة في أوربا هي نظم الحكم الاستبدادية والتي تستمد وجودها من سيطرة الإقطاع والكنيسة، وتتمثل في فكرة الحق الإلهي المقدس وإن الملك الحاكم هو ظل الله وخليفته في الأرض [مختار التهامي، مرجع سابق، ص د]. (3)

وبذلك فإن الدولة تمثل الصورة العليا وهي التي تعبر عن المجتمع وكذلك فإنها تملك حق الوصاية على الأفراد جميعا وتحد من حرياتهم، وبذلك فإن الدولة هي وحدها صاحبة الحق في مخاطبة الجماهير والتأثير عليهم [أحمد كمال، 1970، ص24].

وتعتمد هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات، تتمثل بالنقاط التالية:

1 - أن الإنسان وبكل طاقاته يكون خادماً للدولة.

2 - أن الفرد يعتمد على الدولة في تطوره.

3 - الدولة تتفوق على الفرد.

4 - أن الفرد يعتمد على الدولة في الحصول على المعلومات والمعرفة [تيسير أبو عرجة، 1999،ص63]

إن النظام الاتصالي وفي مقدمته الصحافة يكون أداة طيعة في خدمة الحكومة التي تقف خلف صناعة خامات المعلومات والآراء والتعليقات بما يخدمها، وتقوم كذلك بوضع القوانين و التشريعات التي تحكم الوسائل الاتصالية [عبد الله الطويرقي، 1997، ص290]

وترتبط هذه النظرية "بنظم الحكم الاستبدادية التي لا تؤمن بالديمقراطيات ولا بالحريات العامة" [شكر إبراهيم، ص17].

ويرى البعض بأن جوهر هذه النظرية قائم على فكرة أن الملك أو السلطان يتسم بسمة الألوهية، وأن الشعب يعتبر نفسه عبداً للحاكم، وأن الحاكم يعتبر نفسه صاحب الحق الأول في نوع المعلومات التي تصل إلى أذهان الشعب [محمد سيد محمد، 1979، ص115].

ومن خلال ذلك فإن الصحافة تؤدي مهماتها من القمة إلى القاعدة فالصحافة تستخدم لإيصال أفكار الحكام إلى الشعب الذي يجب أن يلتزم بها عن قناعة أو بدون اقتناع، وبذلك فإن الصحافة تكون مجبرة على تأييد السياسة الملكية، وإذا لم تقم بذلك فيتم سحب ترخيصها، مما يؤدي إلى إلغاء الدور الرقابي للصحافة على الحكومة [صالح خليل أبو إصبع، الاتصال والإعلام، ص256]

فمن خصائص هذه النظرية أن للسلطة الحق في فرض الرقابة على الصحف إضافة إلى حقها في تعطيلها وإلغائها، وهي لا تسمح بنقد رئيس الدولة ولا تسمح كذلك بنقد نظام الحكومة [فاروق أبو زيد، ص63-64].

وفي ظل مثل هذه الأوضاع السياسية والاجتماعية فإن الصحافة تكون وسيلة مهمة من وسائل تثبيت مفاهيم تلك الأنظمة وقيادة الرأي العام في أفلاكها، فيكون من الطبيعي انعدام رقابة الجماهير فيها.

- **نظرية الحرية:**

هناك من يطلق عليها بالنظرية الليبرالية [بسيوني إبراهيم، 1993، ص163]. وتسمى كذلك بالنظرية التحررية، ولقد تطورت هذه النظرية بصورة بطيئة في القرن السادس عشر ولكنها صقلت في القرن الثامن عشر، وهي النقيض لنظرية السلطة إذ إنها تضع الفرد فوق الدولة وليس تحتها [جون. ر. بيتنز، ص446].

ولقد نشأت هذه النظرية في بيئة المفهوم الرأسمالي للحرية وخاصة في الميدان الاقتصادي، لذا فقد سادت هذه النظرية في البلدان الرأسمالية في أوروبا وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص [عبد الوهاب كحيل، ص114].

فالأنظمة السياسية والاقتصادية في أمريكا وأوروبا التي تأخذ الرأسمالية كأيديولوجية لها هي التي هيأت لولادة هذه النظرية المتحررة من القيود اتصالياً، إذ إنها تنطلق من حق الإنسان في المعلومة وحقه في التعبير عن آرائه، فتعنى بحماية الحريات المدنية، وتنوير

الجمهور بحقوقه وخدمتها لأنظمة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والتي تقف مع مصالح أفراد المجتمع [عبد الله الطويرقي، ص291]. وإن حرية الصحافة في هذه النظرية لخصها (كارل بيكر) في ضوء الافتراضات التالية:

1 - أن الإنسان له الرغبة في معرفة الحقيقة.

2 - أن التنافس الحر بين الآراء وتعددها من أجل الوصول إلى الحقيقة فقط.

3 - أن الرأي الرشيد هو الذي سيتم قبوله في النهاية.

ومع تطور مفهوم الحرية الاقتصادية من حماية الفرد إلى حماية الاحتكارات، تطور مفهوم حرية الإعلام، من حماية الحقوق الديمقراطية إلى حماية المكاسب الاحتكارية. فحين أخذت القوى الاحتكارية تفرض سيطرتها على الاقتصاد والسياسة انعكس ذلك على النشاط الإعلامي، وأدى إلى ظهور احتكارات ضخمة، وأصبحت الصحافة صناعة ضخمة تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة بعد أن كانت صناعة فردية يقوم بها شخص واحد برأس مال بسيط، مما أدى ذلك إلى انفصال الصحافة عن قضايا الشعب والرأي، وأصبح الشيء الرئيسي الذي تهتم به هو تحقيق أكبر ربح ممكن من أجل خدمة الأهداف الاحتكارية[شاكر إبراهيم، ص19].

وتحت شعار الحرية خضعت الصحافة لرغبات ومصالح الذين لا تتفق مصالحهم في الغالب مع المصلحة العامة للمجتمع، فتدخلوا في سياسة التحرير، وفي المادة التي يتم نشرها، حيث أصبحت الصحافة تهتم بنشر المواد السطحية والمثيرة ، مما يعرض الأخلاق العامة للخطر[عبد الوهاب كحيل، ص115].

إن الحرية المزعومة للصحافة تسعى إلى خداع الجماهير وصرفهم عن المفهوم الحقيقي للحرية في البلدان النامية، وهو المفهوم الذي يرتبط بحرية الاحتكارات في استغلال الشعوب والسيطرة على الحكومات وشن الحروب وقتل الملايين من أجل تحقيق أهدافها [مختار التهامي، ص ت].

وبذلك فإن رقابة الجماهير تنعدم في ظل هذه النظرية، وإذا كان هناك رقابة فهي تكون لمصلحة وخدمة الاحتكارات والرأسمالية والتي تكون بالضد من مصالح الجماهير.

- **نظرية المسؤولية الاجتماعية:**

ارتفعت الأصوات بعد الحرب العالمية الثانية حتى في البلدان الرأسمالية لما وصلت إليه الصحافة الحرة المزعومة من الانحلال فارتفعت الدعوات لوضع حد لذلك، فلقد

ظهرت هذه النظرية لتحل محل نظرية الحرية المطلقة التي أدت إلى تعريض البنيان الأخلاقي للمجتمع إلى الانهيار[مختار التهامي، ص ك] .

ولقد أدى التطور في المجتمعات الليبرالية في غرب أوروبا وفي الولايات المتحدة الامريكية إلى ظهور نظرية جديدة أطلق عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية، فأدى ذلك إلى ظهور مفهوم جديد للصحافة يجمع بين الالتزام بالحرية من جهة، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى [فاروق أبو زيد، ص69].

وترتكز هذه النظرية على أن: «سلطة أجهزة الإعلام ومسؤوليتها الاجتماعية وجهان لحقيقة واحدة نابعة من التزام كل المؤسسات الفكرية بتكريس الجهود من أجل الارتقاء بالجماهير وتثقيفها وتوعيتها وإمتاعها بكل ما تستطيع تقديمه من معرفة وثقافة وفن ومتعة مع الإبقاء أو المحافظة على القيم والعرف السائد بالمجتمع الذي يؤكد مفهوم الحرية المشروطة بالمسؤولية.[أحمد كامل، ص56]

إن العوامل التي أدت إلى ظهور هذه النظرية حسب [تيسير أبو عرجة، ص66-67]. يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 - النقد المرير الموجه للصحافة نتيجة زيادة احتكاراتها وأهميتها مما أدى إلى أن تكون عامل ضغط حتى على الحكومة نفسها.

2 - لقد عبر بعض المفكرين عن شكهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية (الليبرالية).

3 - إرساء القواعد للمهنة الصحفية.

إضافة إلى هذه العوامل فهناك عامل آخر أدى إلى ظهور هذه النظرية كما يرى (د.عبد الوهاب كحيل) من أجل مواجهة جنوح الصحف في ظل نظرية الحرية إلى الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة وإساءة استخدام الحرية مما زاد في الدوافع إلى ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية [عبد الوهاب كحيل، مرجع سابق، ص115].

وفي ظل هذه النظرية استطاعت الصحافة أن يكون لها الحق في انتقاد الحكومة و المؤسسات من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع [جون . ر . بيتنز، ص45].

فبرزت إلى الوجود صحافة لا تسكت عن أي فساد في الحكم وتتستر وراء الرشوة وشراء الضمائر من أجل الحفاظ على مقاليد السلطة [أحمد كامل، ص56]. وتلخص وظائف **الصحافة في هذه النظرية في الآتي:**

- أن تخدم النظام السياسي القائم عن طريق المناقشة حول المساءلة العامة.
- المحافظة على اكتفائها الذاتي من الناحية المالية حتى تظل متحررة من أي ضغوط خارجية يمكن أن تفرض عليها[صالح خليل أبو أصبع، الإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص257].
- حماية وصيانة مصالح الأفراد والجماعات من خلال المراقبة التامة لأعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة[عبد اللطيف حمزة، 1965، ص138].
- تقديم الترفيه للمجتمع.
- خدمة النظام الاقتصادي عن طريق تسويق الإنتاج و الخدمات إلى المستهلكين من خلال الإعلانات[بسيوني إبراهيم حمادة، ص165-166].
- تقع عليها مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة[محمد سيد محمد، ص118].

ومما تقدم فإن دور رقابة الجماهير هنا يتسع ضمن الحرية المتاحة التي قد تزيد وتنقص باختلاف نوعيات وتوجهات الأنظمة السياسية القائمة.

وتعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات تطبيقاً في الوطن العربي وفي الدول النامية إذ إنها تمثل الجهة القادرة على حماية المجتمع حيث تقع على عائق وسائل الإعلام في تلك الدول مسؤولية المساعدة في تحقيق التنمية

والإعلامي هنا هو الذي يكون رقيبا على ذاته بحيث يتجنب إساءة استخدام الحرية الممنوحة له والتي يحددها ميثاق شرف الصحفي فيتم محاسبته من قبل القضاء، ووظيفة الصحافة هنا هي:

1 - تقديم المعلومات الكاملة للمجتمع من أجل تنويره ومساعدته لاتخاذ القرار في المجال السياسة وغيرها.

2 - مراقبة أعمال الحكومة وكشف الحقائق من أجل الحفاظ على الصالح العام.

3 - تعتمد على الإعلان للتمويل وهو الذي يضمن لها حرية الكلمة واستقرار السياسة [بسيوني إبراهيم حمادة، ص172].

- **النظرية السوفيتية (الشيوعية سابقا) :**

ويسميها أصحابها بالنظرية الاشتراكية، ويراها غيرهم صورة جديدة من صور النظرية السلطوية، بينما يراها أصدقاؤها بأنها تضع الصحافة في موقع الجهاد والكفاح لتقدم الشعوب ورعاية مبادئها وأهدافها [محمد سيد محمد، ص118]. فكان الاتحاد السوفيتي

(سابقا) أول من طبق هذه النظرية بعد أن وقعت السلطة في روسيا تحت سيطرة الحزب الشيوعي(البلشفي) في عام 1971 [شاكر إبراهيم، ص22].

وترتبط حرية الصحافة في هذه النظرية بموافقة الحزب الحاكم أو الدولة فهو الذي يوجه العمل الإعلامي بما يخدم أهدافها و أيديلوجياتها بين أوساط العامة في المجتمع فإن الصحافة تكون أداة طيعة من أدوات السلطة الحاكمة [عبدالله الطويرقي، ص291].

فالصحافة تتحد مع أدوات أخرى للدولة من أجل تشكيل أدوات تحمي الفلسفة الشيوعية [جون. ر، بيتنز، ص45].

وتتسم الصحافة في ظل هذه النظرية بمجموعة من المبادئ العامة وهي:

1 - يجب أن تكون ملتزمة وترتبط بالنظام السياسي القائم وبالأيدلوجية السائدة فيه.
2 - أن تكون واقعية لتصوير الحياة الاجتماعية.
3 - أن تكون الصحافة جماعية أي تركز على العمل الجماعي دون النشاطات الفردية.
4 - ومن أجل أن تتحقق الصحافة الواقعية والالتزام والجماعية هنا فإنها ترفض أي شكل من أشكال الملكية الفردية للصحف ممثلا في الأحزاب والاتحادات والنقابات. [فاروق أبو زيد، ص73].

ومن خلال هذه المبادئ فإن الصحافة لا يملكها الأفراد ولكن تملكها الدولة ويديرها الحزب ووظيفتها الأساسية هي تكريس وحدة الفكر بين أعضاء المجتمع وتعليم المبادئ الماركسية وتفسير الأحداث على ضوء تلك المبادئ كما أن عليها جذب التأييد الشعبي لبرامج الدولة المختلفة [جيهان رشتي، نظم الاتصال، ص93]. فلا يسمح للصحف في ظلها أن تنتقد رئيس الدولة أو نقد نظام الحكم [فاروق محمد أبو زيد، ص74].

ويكون من الطبيعي اختفاء رقابة الجماهير هنا ما عدا تلك التي تشجعها الدولة عندما تقتضي الحاجة للقضاء على بعض المؤسسات التي ترى فيها بوادر الانحراف عن خطط الدولة وإنهاء دور المسؤولين في تلك المؤسسات كما حدث فيما يسمى ((بالثورة الثقافية)) باسم رقابة الجماهير التي هبت لتصحيح مسار الثورة في عموم الصين الشعبية.

وهناك باحثون يرون أن هذه النظريات في تسمياتها التقليدية لا تقدم تصورا حقيقيا للإعلام المعاصر، وإنما يمكن حصر نظريات الإعلام المعاصر في النظرية الليبرالية، النظرية الشمولية، النظرية المختلطة [محمد سيد محمد، ص122].

وإن الدول النامية تأخذ نظاماً يخلط بين أنظمة السلطة والاشتراكية والمسؤولية

الاجتماعية إذ إنها تسمح بالانتقاد أو المناقشة في حدود تفاصيل في الأساسيات الخاصة بأنظمة الدول ومعظمها يميل إلى تقييد حرية المناقشات وتختلف في ذلك تبعا للظروف التي تمر بها البلاد [عبد الوهاب كحيل، ص116].

وانطلاقا من كل ذلك يتضح بأن حرية الصحافة شيء لابد منه من أجل ممارسة رقابة الجماهير من قبل الصحافة والجماهير في البلاد، ومما تقدم يمكننا القول بأن حرية الصحافة مصطلح يشير إلى « مدى ما تتمتع به الصحف في بلد ما من حرية في نقد الأخطاء والتعبير عن آراء الناس وتناول مشاكلهم، ونقد سياسة الحكومة إذا كان هناك ما يوجب ذلك، وأن الصحافة تعتبر أداة من أدوات تشكيل الرأي العام والتعبير عنه باعتبارها أداة شعبية لمراقبة السلطة ونقدها وبيان أخطائها فلا يمكن أن تؤدي رسالتها في ظل سيطرة الحكومة أو رقابتها، فلابد أن تنعم بالحرية التي تؤهلها للقيام بهذا الدور».[كرم شلبي، ص247-334]

ومن خلال ذلك فإن رقابة الجماهير تمارس من قبل الصحافة من أجل الحفاظ على المصالح العامة.

وبالنسبة إلى رقابة الجماهير نجد أنها في بعض البلدان على سبيل المثال انجلترا خلال القرن الثامن عشر ففي إنكلترا مثلا سارت القوانين على عكس النظرية التي تقول « بأن الصحافة يجب أن تعمل كرقيب على الحكومة»، حيث كان نقد المسؤولين يعتبر جريمة وإن نشر أي موضوع عن فساد مسؤول يعتبر تمرداً حتى إذا كان المسؤول فاسدا حقا [وارن.ك.أ.جي،1984، ص57].

وبالإضافة إلى أن الصحافة تكون رقيباً على أعمال الدولة وانتقاد الأخطاء فيها، والقوانين الوضعية، توجد فيها حق محاسبة الحكام والمسؤولين عن تصرفاتهم، فللناس الحق في إعلان الرأي المعارض بالكلام أو الكتابة[السيد جعفر الشيرازي، ص7].

وتعتبر رسائل القراء من الأبواب المهمة في الصحافة، إذ من خلالها تتضح آراء ومطالب الجمهور إزاء الكثير من القضايا، فضلاً عن عرض عمل المؤسسات والوزارات، سلباً أم إيجابا، وبذلك فإن باب بريد القراء يُعد مجالاً لتشجيع القراء لممارسة الرقابة الجماهيرية، فهذه المشاركة الجماهيرية تُعد أساساً من أسس عملية التنمية، وتعرف رسائل القراء بأنها «الرسائل التي يبعث بها القراء إلى المحررين أو رؤساء التحرير في صفحة ما، وتحمل هذه الخطابات تعليقات القراء وآراءهم ومشاكلهم واقتراحاتهم، وتُعد

رمزا للعلاقة الوحيدة بين الصحيفة وقرائها»[كرم شلبي، ص332].

وظهرت أنواع من رسائل القراء في القرن الثامن عشر وجزء من القرن التاسع عشر تحاول إذكاء نيران الثورات والتمرد، وكان من الطبيعي أن تعتم السلطات على مثل هذه الرسائل من السياسيين الذين كانوا يرسلون رسائلهم دون تواقيع أو أسماء، أما الرسائل في الوقت الراهن فهي تعتبر النموذج الديمقراطي الذي يعبر فيه الناس عن آرائهم، وهي من عامة القراء، ومع تطور الصحافة ازدادت شعبية رسائل القراء فيها مما أدى إلى أن تخصص بعض الصحف أبواباً خاصة بها، وهي مقروءة بشكل جيد وبعض الصحف خصصت صفحة كاملة للرسائل[جون ماكسويل هاملتون، ص178].

إن باب بريد القراء في المجتمعات الغربية يمثل إحدى أساسيات المجتمع الليبرالي الغربي فهي تمثل عملية تفريغ للشحنة العاطفية والانفعالية لدى الجماهير وتعتبر أداة للدعوة للآراء السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة، أما في النظام الاشتراكي فعلى باب بريد القراء أن يلتزم عقيدة معينة لا تتناول الأمور العقائدية والآراء السياسية وإنما يهتم بالمشاكل اليومية للجماهير، وتعتبر ظاهرة إرسال الرسائل في الاتحاد السوفيتي (سابقا) من الظواهر ذات الأهمية ويعود ذلك إلى التراث الروسي من خلال العلاقة بين المواطن والإدارة [نادية حسن سالم، 1980، ص32-33].

أما في المجتمعات النامية فإن هذا الباب يرتبط أساسا بالخصائص الرئيسية للنظام السياسي من تلك المجتمعات، ففي مصر مثلا يظهر هذا الباب في الصحافة المصرية في كل من جريدة الأهرام منذ أن كان رئيس تحريرها (أحمد الصاوي محمد]، وقد تعرض عنوان هذا الباب للتغير من وقت إلى آخر، مثل حديث الناس ثم شكاوى الجمهور، وفي عام 1974 بعد إلغاء الرقابة على الصحف خصصت الأهرام مساحة ثابتة لنشر رسائل القراء تحت عنوان (بريد الأهرام)، أما في جريدة الأخبار فلم ينتظم صدور هذا الباب وتغير عنوانه إلى عناوين متعددة مثل (بريد الصباح) الي(أنا مظلوم)، ومن ثم (إلى المحرر) [نادية حسن سالم، 1980، ص35].

ويبرز دور الصحافة في تخصيص مساهمة كبيرة لكتابات ورسائل القراء باعتبار أن الصحافة أداة للديمقراطية في المجتمع الاشتراكي ويتضح دورها في قيامها بالدفاع عن المصالح وإرادة الجماهير فهي تعمل على تطبيق مبدأ الديمقراطية الشعبية لتحقيق شعار حق الجميع أن يتعلموا المشاركة في الإدارة والحكم [أديب خضور، 1990، ص17].

إن عدد الرسائل التي تصل إلى المحرر من جانب القراء يعتبر مؤشراً جيداً على أهمية هذه الصحيفة وعلى تقبل القراء لها وأنها توضح جهود الصحيفة التي تعمل لمصلحة المجتمع [جون هوهنبرغ، ص409].

إن عملية الاتصال المعاكس هو شرط أساسي لنجاح العمل الصحفي، فإن هذا الاتصال يجسد مدى ارتباط القراء بالصحيفة ومدى تجاوبهم معها فيجري التعبير عنه بواسطة الرسائل التي يرسلها القراء إلى الصحيفة، وإن هذا التفاعل المتبادل بين الصحيفة والقراء هو الأساس لنجاح أي صحيفة ويعتبر أحد المعايير الهامة لقياس مدى تفاعل القراء واستجابتهم لما ينشر في الصحيفة كما أنه تعبير عن مدى اهتمام الصحيفة بجمهورها واستماعها إلى مطالبهم وقربها منهم.

النتائج:

من خلال العرض السابق توصل الباحثان للنتائج التالية:

1. تشكل الصحافة ركيزة أساسية للعمل الإعلامي، فلها السبق في الظهور والانتشار، ولا تزال هذه الوسيلة الإعلامية تقوم بدور فاعل في المجتمع رغم التطورات الهائلة التي شهدتها وسائل الإعلام الأخرى، وقد استثمرت هذه الوسيلة التطورات التكنولوجية الحديثة في تفعيل أدائها الإعلامي، سواء على مستوى الشكل الفني، أو على صعيد المضمون.
2. إن الدور الرقابي الذي تقوم به الصحافة ساهم بشكل واضح في حماية حقوق الأفراد والدفاع عن مصالحهم، وباتت مؤسسات الحكومة، ومؤسسات القطاع الخاص تضع في اعتبارها أن وسائل الإعلام، والصحافة على وجه التحديد تتابع كل صغيرة وكبيرة، الأمر الذي يشكل رادعاً قوياً لهذه المؤسسات يدفعها باتجاه المسؤولية الاجتماعية.
3. عندما تقوم وسائل الإعلام بواجباتها ومسؤولياتها إزاء المجتمع، فذلك يضع العديد من المعايير التي تلتزم بها المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، الأمر يصب في صالح المجتمع وأفراده.
4. إزاء ذلك كله يصبح العمل الإعلامي يخدم قضايا المجتمع، ويدافع عن حقوق أفراده، ما يجسد دوراً إعلامياً هادفاً، يصب في مصلحة وسائل الإعلام من جهة، والمجتمع بكافة مؤسساته من جهة أخرى.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يقدم الباحثان التوصيات الآتية:

1. استناداً إلى نتائج الدراسة التي تشير إلى أهمية الدور الرقابي للصحافة، لا بد للمؤسسات الصحفية من تفعيل دور الصحف في رقابة الجماهير، والتأكيد على أن وسائل الإعلام تقع عليها مسؤولية متابعة كل ما يدور في المجتمع، والنهوض بمستوى أداء مؤسساته خدمة للصالح العام.
2. على المؤسسات الصحفية اتباع سياسة احترام الرأي العام والإيمان بقوته، فتجارب الشعوب والدول أثبتت أن الرأي قوة فاعلة ومؤثرة، وبمقدوره إحداث تغييرات جوهرية على المستوى السياسي، من شأنها أن تشكل تهديداً للبنى السياسية والاقتصادية في المجتمع.
3. كما يوصي الباحثان بضرورة توفير الإمكانات المادية والبشرية للمؤسسات الصحيفة، ومنحها آفاقاً واسعة من الحرية لتمارس دورها الرقابي، ولا تكون رهينة لأجهزة الحكومة، أو تحت نفوذ رأس المال.

المراجع:

1 - أبو عرجة، تيسير، الصحافة المعاصرة، (العين: دار الكتاب الجامعي)، 1999.

2 - أبو إصبع ، صالح خليل، الاتصال الجماهيري،(عمان: دار الشروق)،1999.

3 - أبو إصبع، صالح خليل، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، (الأردن: آرام للدراسات والنشر والتوزيع)، 19951.

4 - إمام ، إبراهيم، الإعلام والاتصال بالجماهير، ط3، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، 1984.

5 - بدر، أحمد، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطبيع والتنمية، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع)،1998.

6 - التهامي، مختار، الإعلام والتحول الاشتراكي، ط1،(مصر: دار المعارف)، 1996.

7 - جواد، عبد الستار، صناعة الأخبار، (بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر)، 2000.

8 - جواد، عبد الستار، اتجاهات الإعلام الغربي: دراسة في الإعلام الانكلو – أمريكي، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام: دار الحرية للطباعة)، 1995.

9- حمادة، بسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه -21- ، 1993.

10- حمزة، عبد اللطيف، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 1965.

11- خضور، أديب، النظرية العامة في الصحافة، ط1، (دمشق: مطبعة العجلوني)، المكتبة الإعلامية، سلسلة (2)، 1990.

13- رشتي، جيهان أحمد، الإعلام والمجتمع، (القاهرة، كلية الإعلام)، 2002.
14- رشتي، جيهان أحمد، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 1987.
15- الداقوقي، إبراهيم: نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية، سلسلة الكتب الإعلامية،(بغداد: مطبعة اليقظة بمركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي)، 1982.
16- دليل تشريع القوانين، مطبوع بالرونيو، (قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة بغداد)، بدون تاريخ.
17- شرف، عبد العزيز، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع)،2000.
18- الشرقي، كامل، حول مفهوم حرية الصحافة، أبحاث الصحفيين في القطر العراقي بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث لاتحاد الصحفيين العرب، بغداد، 1972.
19- صابات، خليل، وسائل الإعلام نشأتها وتطورها، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، 1976، ص 81-82.
20- الطويرقي، عبد الله، علم الاتصال المعاصر، ط2، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 1997.
21- كحيل، عبد الوهاب، الرأي العام والسياسات الإعلامية، ط2، (القاهرة: مكتبة المدينة)، 1987.
22- كمال، أحمد نظرية الإعلام وقضية فلسطين، (بغداد: المؤسسة العامة للصحافة والطباعة: مطبعة الجمهورية)، السلسلة الإعلامية (10)، 1970.
23- محمد، سيد محمد، الإعلام والتنمية، (القاهرة: دار المعارف)، 1979.
24- مرعي، مصطفى، الصحافة بين السلطة والسلطات، ط1، (القاهرة: عالم الكتب)، 1980.
25- محسن، حميد جاعد، التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق، (بغداد: دار الرشيد للنشر)، سلسلة دراسات، رقم (179)، 1979.
26- همام، طلعت، مائة سؤال عن الإعلام، ط2، (الأردن، دار الفرقان)، 1987.
27- توماس بيري، الصحافة اليوم، ترجمة مروان الجابري،(بيروت: ومؤسسة بدران وشركاؤه)،1964.
28 - جون هوهنبرغ، الصحفي المحترف، (بيروت: دار الحوادث- المؤسسة الأهلية)، د.ت.
29 - جون ماكسويل هاملتون، جورج أ. كريمسكي، صناعة الخبز في كواليس الصحافة الأمريكية، ط1، ترجمة أحمد محمود،(القاهرة: دار الشروق).
30 - جون. ر. بيتنز، الاتصال الجماهيري، ترجمة: عمر الخطيب، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987.
31 - غوران هدبرو، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية ((نظرة نقدية))، ط1، ترجمة: محمد ناجي الجوهر، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة)،1991.
32 - كارول وارين، كيف تصبح صحفياً، ترجمة: عبد الحميد سرايا، بدون مكان طبع وبدون تاريخ.
33 - وارن.ك أ.جي، وآخرون، وسائل الإعلام، ترجمة: ميشيل تكلا، (القاهرة: مكتبة الوعي

العربي)، 1984.

34 - البلداوي، لؤي مجيد حسن، الخصائص المهنية للصحفيين العراقيين، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد: كلية الآداب، قسم الإعلام)، 1996.

35 - علي، أحمد عبد الباقي، دور الرقابة الخارجية في الحد من حالات الفساد الإداري، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد لنيل درجة الدبلوم العالي في مراقبة الحسابات، 1997.

36 - سالم، نادية حسن، أسلوب غير تقليدي لقياس الرأي العام، المجلة الاجتماعية القومية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، العدد (1)، المجلد (17)، 1980.

37 - الجوهري، عبد الهادي، المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، العدد1، المجلس الخامس عشر، 1978.

38 - الشيرازي، السيد جعفر، الصحافة الحرة بين المشروع واللا مشروع، مجلة النبأ، العدد 47، تموز 2000.

39 - عبد السميع، عمرو، الصحافة والحوار السياسي دور ضروري.. وقيم غائبة، مجلة الدراسات الإعلامية، (القاهرة: المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة)، العدد 83، ابريل 1996.

40 - عبد الله، وفاء أحمد، حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية، المجلة الاجتماعية والقومية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، المجلد 20، 1983.

41 - النعيم، عبد الله العلي، خدمات البلديات ومشاكل الجماهير، ندوة الأجهزة العامة ذات العلاقة المباشرة المنعقدة بمعهد الإدارة العامة، (المملكة العربية السعودية: طبعت بمطابع الإدارة العامة)، بدون تاريخ، ص50.